Sociology in Algeria: Readings in Practice andThinking

Dr. Nora Guenifa, Associate Professor Department of Sociology, University of Sharjah, Collage of Art, Humanities and Social Sciences
NGuenifa@sharjah.ac.ae
Dr. Djamel Tali, Professor Department of sociology; University of Msila, Collage of Humanities and Social Sciences, Algeria;
djamel.tali@univ-msila.dz

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i146.4013

Abstract

This work is a serious attempt to provide a critical reading of the reality of sociology in Algeria. It employs the historical data that produced an Algerian sociology or sociology that carries a very different Algerian intellectual specificity from Arab intellectual practices, knowledge and a realistic given according to a political, socio-cultural and religious context. Its beginnings characterized an identity conflict between two groups present in the same geographical sphere. As for the next stage, it was characterized by strong political and economic transformations with a multidimensional impact, most notably the failure of various development approaches, which led to political and economic shocks that resulted in societal crises. On the other hand, it also closed academic intellectual issues for those working in the social field, which produced a limited sociological discourse that was unable to provide an explanation of many emerging phenomena in society, especially those related to societal sanctities and sexual taboos, and only consumed the ready cognitive and ideological mold. Through this scientific paper, we will try to highlight the most important characteristic of the tasks of those working in the sociological field in thinking and practice over a long period of time, and with an analytical critical vision.

Keys words: Algerian sociology, practice sociology, sociology and power

علم الاجتماع في الجزائر: قراءات في الممارسة والتفكير

د. نورة قنيفة، قسم علم الإجتماع، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

د. جمال تالي، قسم علم الإجتماع، جامعة المسيلة، الجزائر

(مُلَخَّصُ البَحث)

يعد هذا العمل محاولة جادة لتقديم قراءة نقدية لواقع علم الاجتماع في الجزائر، ولاسيما وأنه يوظف المعطى التأريخي الذي أنتج علم اجتماع جزائري أو علم اجتماعي حمل خصوصية فكرية جزائرية مختلفة إلى حد كبير عن الممارسات الفكرية العربية معرفة ومعطا واقعيا وفقا لسياق سياسي، اجتماعي، ثقافي، وديني، اذ ميّز بداياته صراع هويات بين فئتين تواجدتا في نفس الفضاء الجغرافي لتأتي لحظة استقلال تزامنت مع محاولات علمية مباشرة أو بالأحرى ميدانية مؤطَرة سياسيا لاسترجاع الهوية المعرفية السوسيولوجية، مما جعل المشتغلين به فاعلين إجتماعيين مشاركين في معركة البناء والتشييد على وفق منظور سياسي اشتراكي محدَد مسبقا...أما المرحلة اللاّحقة، فقد ميّزتها تحولات سياسية واقتصادية قوية ذات تأثير متعدد الأبعاد أبرزها فشل مختلف المقاربات التنموية، مما أدى إلى هزّات سياسية واقتصادية أفرزت أزمات مجتمعية وفي المقابل أيضا مساءلات فكرية أكاديمية مغلقة للمشتغلين بالحقل الاجتماعي، أنتجت خطابا سوسيولوجيا محدود الملمح عجز عن تقديم تفسير للعديد من الظواهر المستجدة مجتمعيا لاسيما تلك المرتبطة بالمقدسات المجتمعية وطابو الجنس واكتفى باستهلاك الجاهز معرفيا والمقولب أيديولوجيا. سنحاول من خلال هذا المقال العلمي إبراز أهم ما ميّز مهام المشتغلين بالحقل السوسيولوجي، تفكيرا وممارسة خلال مراحل طويلة من الزمن، وبرؤية نقدية تحليلية...

مفاتيح المقال: علم الاجتماع الجزائري، الممارسة السوسيولوجية، علم الاجتماع والسلطة

أولا : مدخل تأسيسي:

يعد علم الاجتماع علما ثوريا، ليس لكونه علما نقديا يسعى لتقديم قراءات علمية تفسر الواقع وتدعو لتجاوزه فحسب، بل لأنه وُلد من رحم ثورات ثلاث؛ أولهن الثورات السياسية التي عرفتها أوروبا وتميزت بتقلبات في النظام الاجتماعي، وما رافقها من هزات مسّت النظام الاجتماعي القديم القائم على الملكية الوراثية،وسلطة الكنيسة، وعدم المساواة بين مختلف الشرائح الاجتماعية، ومحاولات استبداله بنظام يغيّر طبيعة المجتمع ووظائف مؤسساته ويكون أكثر مساواة...ثم الثورة الصناعية التي غيّرت من شكل الإنتاج ونظامه، فتغيَرت علاقات الإنتاج ونظام الملكية، وتمّ على ضوء هذه التحوّلات الاهتمام بمختلف

العلوم المرتبطة بالإنتاج والصناعة والاقتصاد، كما برزت قوانين الاقتصاد السياسي ودراسات سوسيولوجية اهتمت بالمجتمع الصناعي الناشئ على أثر تلك الثورة وإفرازاتها، لاسيما نضالها من أجل العدالة الاجتماعية وعدم استغلال العمال، فتصدرت الواجهة العلمية مفاهيم ثرية جدا من خلال الطبقة الاجتماعية والبروليتاريا وعلاقات الإنتاج وتقسيم العمل وقوة العمل...لتأتي الثورة العلمية التي حدثت في القرن التاسع عشر من خلال الفيزياء والكيمياء والرياضيات والبيولوجيا، والتي أسهمت بشكل مباشر في تطور الصناعة، واستعمال الآلة وتطوير البنى التحتية...

ولعلنا نتساءل كيف لهذه العلوم في تطورها أنتكون سببا في ظهور السوسيولوجيا؟ والواقع أن البيولوجيا مثلا ألهمت أوغست كونت في صياغة نظرية الوضعية والفيزياء الاجتماعية كمفهوم كفيل بالإجابةعلى تساؤلات ، قد تتضمن مقولات نظرية تتعلق بالحركة والوظيفة والتوازن والأستاتيكا والديناميكا وغيرها كثير....

إن الصفة الثورية والنقدية لعلم الاجتماع والتي طبعت مسيرته، لا يمكن أن تتوقف يوما، مادام التغيّر الإجتماعي موضوعه الرئيسي وسمة المجتمع نفسه، وان اختلفت النظريات الاجتماعية فيه، فميلاده كان بين ثلاث دول هي فرنسا وألمانيا وانجلترا وأمريكا من بعد....

لتبرز بعدها مكانة علم الإجتماع بشكل واضح مع نهاية القرن التاسع عشر، ولاسيما مع العروضات الفكرية المميزة لفلاسفة الأنوار مثل هوبس، لوك، منتسكيو، وروسو الذين ساهموا في تغذية الفكر السوسيولوجي...ثم لتحتل حاليا الدراسات السوسيولوجية في العالم الغربي الريادة بين العلوم من خلال الإعتماد عليها في عمليات التخطيط لبناء وتطوير هذه المجتمعات، وهو ما انعكس على نمو و تطور علم الإجتماع في الجامعات الغربية، والذي تجسد في في القضايا والمواضيع ذات الاهتمام المتعلق بالمشاكل و المستجدات التي تظهر بها، مما ساعد على بروز مكانة هذا العلم في التنظير و الدراسات من جهة، وتطوير الأدوات والمناهج من جهة ثانية.

ومن المؤكد أن مجتمعاتنا العربية بحاجة إلى دراسات سوسيولوجية جادة مرتبطة بالواقع لفهم حقيقة ما يجري، وإيجاد حلول للمشكلات المتراكمة، فعلم الاجتماع في المجتمعات العربية لم ينل الاعتراف الكامل كمجال معرفي خاص قادر على فهم مشاكل وأزمات المجتمعات العربية، فالجمود الثقافي والفكري الذي يحاصر الواقع العربي يعود بالمقام الأول إلى العجز عن تجديد مناهج الفكر والمعرفة، وغياب التفاعل بين هذه المناهج والتغيرات المجتمعية المحلية والعالمية، فعلم الاجتماع في المجتمعات العربية لا يدرس الواقع، ومن ثم لا يمكن أن يستشرف المستقبل فعلم الاجتماع في المجتمعات العربية لا يدرس الواقع ومن لا

يمكن أن يستشرف المستقبل فهو لا يولد مناهج على مستوى اللحظة التأريخية التي يمر بها المجتمع العربي، ولا يستند إلى المناهج الكيفية، وإغفال أهميتها في تجديد مناهج البحث والفكر والثقافة وبهذا الصدد كتب عدد من الاجتماعيين عن فكر الأزمة في العلوم الاجتماعية في البلدان العربية و التي تتمثل في الفقر النظري و التفسير المغترب والوصول إلى نتائج منفصلة عن الواقع في معطياته المجتمعية والتأريخية، والاقتصادية والثقافية. (حمزاوي، ٢٠١٧)

يقودنا هذا الوضع العلمي المعرفي إلى تقديم محاولة نقدية لوضع علم الإجتماع في الجزائر تفكيرا و ممارسة علمية معرفية وملامسته واقعيا من خلال مساءلات متعددة المعالم، والبحث في الأسباب و العوامل التي جعلته أكثر العلوم الإجتماعية إنسحابا من الفضاء الاجتماعي، والاكتفاء بقراءات مجتمعية كلاسيكية الفكر من وراء جدران الجامعات لدرجة يمكن وصفه بالعلم المدرسي والمهني الذي يعمل على التنشئة الفكرية الإيجابية بالمفهوم العام أو المجتمعي، ولتخمد فيه الروح النقدية...إضافة إلى ملامسة حدود الممارسة وأنماط التفكير السائد علميا فيما هو اجتماعي في مجتمع جزائري جديد أو مستجد طرح ولا يزال أسئلة عميقة في علاقتها بالتحولات السياسية والاقتصادية والإجتماعية و الثقافية وحتى الدينية ، والأهم في علاقتها بالمحرم والمقدس إجتماعيا التي عرفها ولم يسلم من أثار مرحلته الانتقالية، ناهيك عن تأثيرات الثورة المعلوماتية على كل مجالات الحياة، فهو مجتمع معولم بقيم استهلاكية وفي الوقت ذاته مؤطر في عمقه بقيم دينية و ثقافية تقليدية و عائلية ثابتة نسبيا،مقاومة باستمرار لكل ما هو دخيل أو غريب عن الممارسات الثقافية الراسخة في الأذهان و الأفعال الاجتماعية ...

ثانياً: علم اجتماع الجزائر ...قراءة في المشهد التاريخي:

أجريت العديد من الدراسات والأعمال خلال المرحلة الاستعمارية، وكانت الجزائر مجتمعا و مؤسسات رسمية و غير رسمية موضوعا بحثيا مباشراً، حيث عمل العديد من المتخصصين في العلوم الإنسانية بالخصوص على دراسة المجتمع الجزائري والتنقيب في بنياته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى الدينية في محاولة منهم لفهم الميكانيزمات التي تتحكم في البنى المجتمعية، وكان الغرض من هذه الدراسات إمّا خدمة الإيديولوجيا الكلونيالية أو تأسيس أبحاث علمية متخصصة حول المجتمع الجزائري لعل أبرزها كتابات إميل ماسكراي، كورنيلتريملي، بيير بورديوو غيرهم ....

فقد عزم الفرنسيون منذ بداية الاحتلال على توظيف الدراسات السوسيولوجية والانتروبولوجية والتأريخية للهيمنة على المجتمع الجزائري وتفكيك خصوصياته، والتأثير على مكوناته الهوياتية موظّفا المنتجات الفكرية الميدانية للكم الهائل من هذه الدراسات، لتُؤسس

فيما بعد لسوسيولوجيا كولنيالية، درست مجتمعا عاش مرحلة تأريخية صعبة جداً، افتقد فيها لسلطته السياسية والعسكرية. وتمّ استبدال نظام الإدارة والتسيير بنظام استعماري حرم الفرد من ملكية أراضيه وثرواته، وأدى في نهاية الأمر إلى فعل مقاوماتي مختلف الأشكال استدعى ضرورة تركيز المستعمرعلى تدميره و تفكيك كل العناصر الداعمة لهذا الفعل، وهو ما عملت عليه الدراسات الاجتماعية المختلفة للكثير من الباحثين الفرنسيين، ساهمت في شنّ محاولات تفكيكية استعمارية للرابط الاجتماعي القوي في المجتمعات المحلية الجزائرية من خلال بعض الممارسات منها استبدال الأسماء العربية الثلاثية بألقاب مشينة تهدف إلى قطع الروابط القبلية، ومن ثم إضعاف الرابط الديني بالتضييق على الإسلام السني وتشجيع التصوف وبناء المزارات والترويج للأفكار القدرية التي تجعل من فعل المقاومة حرام وأن الفرد الذي يقاوم الاستعمار يكون حكمه مثل حكم المنتحر، و الترويج للخطاب القدري كاعتبار الاستعمار قضاء وقدر، وبذلك حمل الخطاب الرسمي الفرنسي مفهوم إسلام الجزائر؛ ذلك الإسلام الذي يُمكّن للاستعمار ، ناهيك عن تكوين نخب من الجزائريين متشبعة بالثقافة الفرنسية ومدافعة عنها بقوة ....

هذا و يمكن التأكيد على أن ظهور مصطلح علم الاجتماع في الجزائر، جاء كامتداد طبيعي للمدرسة الدوركهايمية في فرنسا..وطوال القرن العشرين كان الحديث عن "علم الاجتماع الإسلامي" و "علم الاجتماع البربر" اذ شكلا الإسلام والبربر باعتبارهما مقومات للهوية موضوعين رئيسين للدراسات الاجتماعية في تلك الفترة، لكن علم الاجتماع لم يكن موجودا كفرع علمي إلى غاية نهاية العشرينيات من القرن العشرين في جامعة الجزائر فقط، عندما تم تكليف رينيه مونييه، بدورة بعنوان"الاقتصاد وعلم الاجتماع الجزائري".(C.Chaulet، ٢٠٠٤)،و لعل اللقب الذي كان يفضله رينيه مونييه، وفقًا لكلماته، هي عبارة "علم اجتماع الجزائر" وبعدما يقرب من ثلاثين عامًا،أي عام ١٩٥٨، إختار بياربورديو منح لقب "علم اجتماع الجزائرsociologie de lalgerie" لأول كتاب له في علم الاجتماع.وفي عام ١٩٥٦،أطلق جاك بيرك أيضًا عنوانًا لإحدى مقالاته الشهيرة هو: "مائة وخمسة وعشرون سنة من علم الاجتماع المغاربي"...

فضلاً عن منح الجامعة شهادة " الأخلاق و علم الاجتماع " في إطار رخصة الفلسفة التي كانت تمنح في جامعة الجزائر و التي تعتبر مأسسة ثانية لعلم الاجتماع، و قبيل نهاية الخمسينيات شملت الرخصة في الآداب والعلوم الإنسانية بعد الدلائل الأولية، أربع "شهادات هي :علم الاجتماع، وعلم النفس الاجتماعي، والاقتصاد السياسي والديموغرافيا والاثنوغرافي الشمال أفريقيا، و كل هذه الشهادات تقع في إطار تخصص الفلسفة ..(C.Chaulet، ٢٠٠٤).

ولعل الوجه العلمي الموضوعي لهذا الطرح هي البدايات الأولى لتأسيس تجربة بحثية ثرية لعلم الاجتماع الجزائر، ميدانية بالخصوص، من طرف مفكرين وباحثين كان و لا يزال لهم شأن عظيم جدا في الفكر الإنساني بشكل عام و السوسيولوجي بشكل خاص، وبقدر كثرتهم، و من ثم كثرة عدد الدراسات المهمة جدا في المرحلة الاستعمارية، بقدر التأكيد على أهميتها لحد اللحظة في إعادة تقديم قراءات حول مواضيعها و حتمية استمرارية الرجوع إليها والاستفادة من مضامينها المعرفية في الأبحاث و الدراسات من طرف المشتغلين الجزائريين بالحقل السوسيولوجي على اختلاف تخصصاتهم و اهتماماتهم،لاسيما في علاقتها بالتغيّر المجتمعي، جدلية التقليدي العصري، مسألة الهوية الوطنية، المقدسات الدينية، الشرف، العائلة،المرأة، القبلية والعروشية، اللغة و الهوية...و غيرها من المسائل الاجتماعية التي لا تزال تُحاط بهالة من القدسية و اللاّمساس وصعوبة الولوج إليها وعرضها وتقديم قراءات و ممارسات واقعية مؤسسة معرفيا بعيدا عن القوالب الفكرية الجاهزة والاستهلاك المعرفي اللامتناهي، آخذة بعين الاعتبار الخصوصية السوسيوثقافية للمجتمع و مختلف إفرازاتها المحلية في انتقالنا من فضاء جغرافي محلي إلى آخر كثيرا ما ميّزه الاختلاف الممارسات والتمثّلات محلّية تقليدية راسخة في المخيال الجماعي...

أما مرحلة ما بعد الاستقلال ، فقد عرفت استمرارية تبعية البحث السوسيولوجي للتقاليد الفرنسية، وقد تميزت هذه المرحلة بتبعية الجامعة الجزائرية للمدرسة الفرنسية موضوعا ومنهجا، اذ كان النظام التعليمي الجزائري مرتبطا ارتباطا وثيقا بالجامعة الفرنسية من حيث محتوى الرامج لصعوبة القطيعة مع الامتداد السوسيولوجي الكولونيالي، اذ كان تدريس علم الاجتماع في هذه الفترة يركز في معظم مقاييسه على أعلام المؤسسين الأوائل لعلم الاجتماع مثل أوغست كونت و ايميل دور كايم و ماكس فيبر، ولم يضف إيميل سيكار Emile Sicard رئيس قسم علم الاجتماع آنذاك سوى محورا واحدا يتعلق بابن خلدون الذي كان يحظى باهتمام خاص لديه . (حمزاوي، ٢٠١٧)

علاوة على ذلك، فإن مكانة علم الاجتماع وسلطته باعتباره تخصصًا جامعيًا في مصر (البلد الذي كان منارة للقومية العربية للجزائر على وجه الخصوص) أعطى الشرعية العربية، لاسيما بن خلدون مكرسًا بالتأكيد. كل هذه النصوص وكل هذه السياقات وكل هذه الحقائق والرموز السياسية والعلمية والوطنية والدولية التي جعلت علم الاجتماع الجزائري نظامًا أنيقًا وممتعًا وخيّرًا خلال السبعينيات من القرن العشرين.

لكن هذه النشوة للأسف لم تعبر الثمانينيات من القرن العشرين، وعلى الرغم من هذا الرأسمال العلمي والسياسي والرمزي، بد أ علم الاجتماع في عام ١٩٨٠ يلامس "الفقر" و"التقليل من القيمة" وحتى "الذبول".

وبالفعل منذ ١٩٨٠، (عام تعريب جميع تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية) يجد علم الاجتماع في الجزائر نفسه أمام ثلاثة مستحيلات: استحالة القيام بذلك باللغة الفرنسية، واستحالة القيام بذلك باللغة العربية، واستحالة عدم القيام بذلك. القيام بعلم الاجتماع على الإطلاق. إذ يمكننا أن نقول إن علم الاجتماع في الجزائر كما هو قائم حتى الآن وكما هو الحال هو مجرد محاولة لإيجاد بديل لهذه "المستحيلات" الثلاثة.(Chachoua، ٢٠٢١)

ففي الواقع، علم الاجتماع هو أحد تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية التي عانت أكثر من غيرها من سياسة التعريب في الجزائر، والتيه في الوقت نفسه عملت على تدجين علم الاجتماع من خلال السلطة، ومن ثم عانت من التقليل من قيمتها على المستوى الوطني الجزائري ، وعلى مستوى المجالات العلمية الدولية.

ويكافح علم الاجتماع الجزائر أيضًا بسبب "هويته المزدوجة" (Fanny، ١٩٧٥)لأنه يتأرجح بين مجالات العلوم الاجتماعية الوطنية (الجزائرية) والعالمية (الفرنسية على وجه الخصوص). هذه "الهوية" الفرنسية لعلم الاجتماع الجزائري ليست مفترضة أو مرفوضة اليوم، على الرغم من أن مدرّسي علم الاجتماع في الجزائر (ولاسيما في أقسام علم الاجتماع في الجزائر وقسنطينة ووهران) هم في الأساس في كثير من الأحيان، حتى التسعينيات (خريجي الدراسات العليا) في فرنسا.

إذ يجبر الالتزام بالتدريس باللغة العربية هؤلاء المدرسين بشكل خاص على الاستعمال المتكرر والمكثف للكلمات والأسماء والمفاهيم الفرنسية (وهذا هو الحال أيضًا بالنسبة للتخصصات الأخرى مثل علم النفس أو الاقتصاد) مما يؤثر بشكل كبير على العلاقة التربوية بين المعلمين والطلاب ولكن أيضًا قبل كل شيء ، يحيي الضغائن السياسية واللغوية، ويخلق أخيرًا عقدة تأديبية ولغوية أو حتى هوية معقدة بين الطلاب. (Chachoua، ٢٠٢١)

في المقابل أيضا نؤكدعلى أن الطرح السوسيولوجي المهيمن حاليا، أهمل حسب أحد الباحثين تطلعات المجتمع وذهب إلى تطويع الواقع حسب إسقاطات و شبكات نظرية مستوحاة من الأدبيات السوسيولوجية الغربية. والأكثر تأكيدا أن المجتمع الجزائري مجتمع جماعي مؤطر في عمقه بالقيم الدينية و العائلية كما تميز برفضه شبه المطلق لكل ما هو مقترح عليه من المؤسسات الرسمية، إنها القيم الثابتة واللاّمتغيرة حتى و إن دخلت عليها بعض المستجدات حسب متطلبات العصر. (ابراهيمي، العدد العاشر نوفمبر ٢٠٠٦)

نحن إذا أمام طرح علمي معرفي ""استعماري و ما بعد الاستقلال " عميق و متنوع لم يُستثمر سوسيولوجيا بالشكل المطلوب لأسباب موضوعية عديدة جدا لعل أبرزها التأطير السياسي للعلمي والهيمنة عليه في المرحلة الحالية ، مما أدى إلى عدم تمكّن الجامعة

الجزائرية من تدوين هذه التجربة وإدراجها ضمن مضامين فكرية سوسيولوجية تساهم بالتأكيد في تقديم نوعية هامة جدا من الطروحات الفكرية المختلفة والمتنوعة عن السائد بحثيا والمستهلك معرفيا الذي أسس لحالة من الاغتراب المعرفي ولوضع خاص جدا لعلم الاجتماع، والاكتفاء باجتهادات معرفية شخصية محدودة جدا متمكنة لغويا(تجيد اللغة الفرنسية الأكاديمية) حاولت التعريف ببعض مفكري المرحلة الاستعمارية و تقديم قراءات حول دراساتهم و مواضيعهم البحثية و لكنها أيضا أحدثت قطيعة ابستيمولوجية مع المختلف لغويا لتُحدث لاحقا حالة من الإنتكاسة الممارساتية بعد الثمانينات من القرن الماضي على مستوى برامج التدريس و البحث إلى غاية الآن ...

ثالثا. من الأستاذ الجامعي إلى الهوموأكاديميوكس:

يعتبر المجتمع الجزائري حقل ثري للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كونه مجتمع قيد التحول وإن التغير الاجتماعي فيه بطيء لدرجة أنه يجمع كل الصور المتناقضة قيميا وسلوكيا، فعدم قدرته على الانتقال بالكامل من الحزب الواحد إلى التعددية السياسية، ومن نظام الاقتصاد الاشتراكي الموجه لنظام اقتصاد السوق، وتعايش الحداثي مع الأنماط التقليدية لأشكال المؤسسات ووظائفها جعل من الصراع القيمي والازدواجية التي تحمل الفكرة ونقيضها حالة طبيعية وشكلا نظاميا يتعايش معه الفرد في المجتمع الجزائري.

لا شك أنّ وضعا غير طبيعي كهذايعرض علينا تحديات وأسئلة بشكل أقوى ؛لأن هذا المجتمع الجديد لن يستوفي شروط انتقاله بالكامل إلاّ بفهم عناصره المتداخلة التي تظهر نطاقاته المتناقضة بعمق. وهذا ما يشكل الرهان بالنسبة للأستاذ الجامعي الذي عليه أنيتحمل مسؤوليته التاريخية اتجاه نفسه أولا كمثقف، واتجاه مجتمعه وقضاياه التي يعيشها.

وإن كان دور الأستاذ الجامعي حسب ريمون بودونيحمل شكلين هما: دور المدرس ودور الباحث، لذلك نتحدث دوما عن الأساتذة الباحثين، ولننسى الآنأنه يشتمل كذلك على أدوار فرعية إضافية كدور المفكر ودور الخبير مثلا... (قرفي، ٢٠١٠). فوجود هذين الدورين الفرعيين هو نتيجة لوظيفة الجامعة التي تعنى بإنتاج الباحث وتبليغ المعارف، بحيث لا يمكن فصل هذه الوظائف عند الأفراد.

إن الإنسان الأكاديمي (الهوموأكاديموكس) عند بيار بورديو هو أعلى قمة بمعنى السيرة الذاتية، وينادي من خلاله لقيام علم اجتماع تأملي حقيقي يحترس على الدوام من النظرة السوسيولوجية التي تتميز بالسطحية في الوقت الذي تتطلب فيه الموضعة الحقيقية ألاّ نكتفي بلفت النظر إلىالأصول العرقية والجنسية للمنتج الثقافي من أجل إدانته، إنما الموضوع يتعلق بموضعة مكانتنا في عالم الإنتاج الثقافي، أي في الحقل العلمي والجامعي ما يقودنا إلى استنتاج أن المعرفة النظرية بدون قيمة، بل لا بد لنا أن نعرف حدودها و أن نرفق كل

تقرير علمي بتقرير عن حدود التقارير العلمية، أي أنّ أهم خصائص المعرفة النظرية أن تكون شروط إنتاجها ليست شروط الممارسة، فالعالم الاجتماعي له منطقه الخاص به، يتصارع فيه أعوان من نوع خاص.

وهنا يذكر بيار بورديو:"..ما يؤسفني عندما أقرأ بعض الأعمال السوسيولوجية، هو أن أولئك الذين يصرخون بأنهم يجعلون العالم الاجتماعي موضوعيا، نادرا ما يظهرون أنهم موضوعيين، كما أنهم غالبا ما يجهلون بأن خطابهم العلمي في الظاهر يتحدث عن الموضوع أقل مما يتحدث عن علاقتهم بالموضوع." (قرفي، ٢٠١٠)

وبالرجوع إلى مكانة الأستاذ الجامعي والمستوى العلمي في مؤسساتنا العلمية والأكاديمية، وتحويلها إلى مؤسسات إدارية تقليدية روتينية تقيّد البحث العلمي الذي لا ينهض إلاّ بالحرية والانفتاح. فالعلم لا يمكن أن ينهض إلاّ إذا كان حرا مستقلا، والعالم لا يعد عالما إلا إذا كان مستقلا في علمه وعمله. إذ من دون النظر لمكانة مميزة للأستاذ الجامعي سيبقى مجرد معلم يدرّس ساعات العمل المفروضة عليه من دون أن يشارك في عمليات البناء والتطوير والتغيير.

ليس بخاف إذا أن الفساد انتشر في اغلب مؤسسات المجتمع وبين أفراده بمن فيهم أساتذة الجامعات، اذ شاعت فيهم سلوكيات الوصولية والتسلق والابتذال ، مما جعلها بمثابة المعيار الأهم لاختيار أحدهم لهذا الموقع أو ذاك و عزز نظرة المجتمع السلبية تجاه أساتذة الجامعات، وبدأت نظرته إليهم كقدوة بالتراجع نظرا لسوء النماذج التي قدمت له. (الغيث، ٢٠٢٢)

وعلى الرغم من أن علم الاجتماع كتخصص يتمتع باستقرار نسبي في الجامعة الجزائرية، إذا ما قورن بتخصصات علمية أخرى فهو منتشر في اغلب جامعات الجزائر، ناهيك عن استقطابه لعدد معتبر من الطلبة وعلى نطاق واسع كل سنة، لكن العبرة ليست بالكم، فالطلبة في أغلبهم لا يملكون خيارا آخر، ومعدلات القبول لا تسمح لهم بالاختيار، وبالتالي علم الاجتماع قبل أن يكون حقلا معرفيا فهو تخصص يسمح بتفريغ مخرجات التعليم الثانوي واستيعاب الطلب المتزايد على التعليم الجامعي..و في المقابل ، لعل علم الإجتماع المنشود الذي نبحث عن تفاصيله العلمية و البحثية في ما يسمى حاليا بأقسام العلوم الاجتماعية، الأقسام التي لم يعد لعلم الاجتماع مكانته العلمية مثلما عهدناه طلبة، والذي جاء في وصف موضوعي جدا لأحد الباحثين بقوله: إنه .وفي هذه المرحلة العلم الذي يجد من المشتغلين به العناية العلمية العالية و من محيطه المؤسسي والاجتماعي الدعاية والدعم وهو العلم الذي يتوجه إلى النظرية بالدرس والنقد ويتوجه إلى الميدان بتقانة دقيقة ويحاول أن يراوح جدليا بين أطر إحالية مناسبة وميدان جزائري أصيل يعكس قضايا المرحلة

وأن يزاوج بينهما في توليفات تحليلية تفضي إلى تخريجات تجعل بلوغ التحكم في ظواهر المجتمع في وضع الممكن بقدر مقبول من اليقين، وفي هذه الصورة المأمولة ما يجنبه معوقات عديدة منهجية و ميدانية. (ابراهيمي، العدد العاشر نوفمبر ٢٠٠٦)

ولعل الأكثر إزعاجا و نحن نتحدث عن واقع علم الاجتماع نؤكد على أنه و لغاية المرحلة الحالية لا يوجد مسمى وظيفي أو مهنة لخريجي علم الاجتماع أو المتخصصون في فروعه في الجزائر يمكن أن يمارسونها من منطلق كفاءتهم المعرفية أو الميدانية ليقدموا الخبرة المطلوبة في مجالات عدة تستدعيها ضرورات التنمية والتطور أو حتى حل المشكلات الاجتماعية وتجاوزها وفقا للشعارات السياسية المعروضة على الساحة الاجتماعية.

رابعاً: من موت الإيديولوجيا إلى موت البعد النافي:

تمثل الإيديولوجيا نسقا تراتبيا للأفكار تنتظم في هيكل واضح، وظيفته تفسير العالم، كما تمثل بنية رمزية معدة للاستخدام تنطوي على صفتي الانتقال والاختزال، اذ تمد الفرد الذي يعتنقها بأجوبة مريحة وجاهزة عن الأسئلة التي يواجهها دون عناء التفكير الدقيق، ومشقة البحث المضني عن الحقيقة، عبر العمليات المعرفية المركبة والتحليلية المرهقة، حيث يسود التفكير الإيديولوجي تفكيرا أحاديا أو ضيقا للتأريخ؛ سياسي، اقتصادي أو ديني..... (النجدي، ٢٠٢٢)

وكان لانهيار الأنظمة الاشتراكية في العالم أكبر الأثر في ظهور فكرة موت الايديولوجيا، لكن القول بموتها يمثل أزمة فكرية على مستوى العقل، فالأيديولوجيا لم تتراجع ولم تمت، فهي فرضية تم الإلحاح على صلاحيتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

والواقع إن الدعوى لموت الإيديولوجيا هو ايديولوجيا، وما يهمنا هو ما يرتبط بوظيفة علم الاجتماع التي يسعى من خلالها لقراءة العالم الاجتماعي من خلال مستويين يشكلان كلا واحدا، وهما التحليل المادي للمجتمع، والايدلوجيا، فهو علميا يطرح وصفا عاما للحياة الجماعية، وأيديولوجيا تعبر عن رؤاه وتصوراته حسب ذاتيته الشخصية وموقفه الذي يشغله أو "يحسب أنه يشغله." (حميد، ٢٠١١)

إن الدعم الذي قدمه علم الاجتماع للنظام الاشتراكي في الجزائر بعد الاستقلال جعل له مكانة مرموقة، فكان مرافقا ومراقبا لعمليات الانتقال من المجتمع المنهك إلى مجتمع الثورة الزراعية والثورة الصناعية والثورة والثقافية، بل كانت أهدافه طموحة وهي الوصول إلى مجتمع الوفرة وحياة الرفاهية، لكن بعد أن خمدت روح الثورات وانهار النظام الاشتراكي فقد علم الاجتماع في الجزائر مكانته وانحصرت وظائفه وتقلصت مساحات النفوذ لديه، ولم يحتفظ الا بإرثها الأكاديمي على رفوف المكتبات الجامعية.

غير أن غياب أو تغييب السوسيولوجيا عن الحياة العامة هو غياب عن ممارسة الحياة اليومية، وافتقاد للقدرة على فهم المنطق الداخلي لقضايا ما، وفراغ يجعل الأفراد أو الجماهير من دون فهم أو تفسير لما يعيشونه. إننا نفتقد اليوم في علم الاجتماع مساهمته التنظيرية لمختلف المفاهيم ونتائجه الميدانية التي تدرس الحقل الاجتماعي بتفرعاته المختلفة.

علينا أن نقول أن أرضية التجارب بالنسبة لعالم الاجتماع تقاس بدرجة المشاركة التي يقوم بها في الأزمنة التي تعبرها المجتمعات في مسيرتها الحضارية، أي ذلك التغيير الذي يطبع المجتمع التاريخي والذي يجد نفسه به. وهذا يعني أن قوة الرابطة التي تجمع المثقف مع العالم هي ما تحدد للمثقف أشكالا لتساؤلاته الأساسية، اذ يكون علم الاجتماع هو الشكل الرئيسي للنقد الجوهري لجميع الظواهر في طبقة أو مجموعة، وهو العلم الذي يعرض المعرفة الحقيقية. (حميد، ٢٠١١)

إذن كيف لعلم الاجتماع أن يغيب عن طرح الأسئلة وتقديم القراءات النقدية، في مجتمع قيد التحول و انقلبت فيه كل المفاهيم، وأصبحت إنتاجية المجتمع لا تؤدي إلى تطور الحاجات والملكات الإنسانية، بل تدمرها. كما أن سِلم هذا المجتمع لا يتحقق إلا من خلال التهديد المستمر بشبح العدو الخارجي أو حتى الداخلي.

فالمجتمع الجزائري الذي يمر بمرحلة انتقالية تتجه من التقليدي إلى الحداثي، لم يستوف شروط هذا الانتقال بعد، بحيث مازالت التقليدية تعيش في قلب الحداثة والعكس، إنها التعبير عن الازدواجية بين الفكر والسلوك، بين القيم التي ننادي بها والممارسات التي لا تمت بصلة لها.

لكن وعلى الأرجح في هذه المرحلة يقوم الأفراد بتطويع للحداثة بمفاهيم تقليدية، أو سحب للحداثة باتجاه التقليدي (الماضي)، مع أننا لا ننكر أن هناك من ينادي بالرجوع إلى الماضي واعتبار الحداثة تغريبا للمجتمع وخطرا عليه، أو السعي إلى التحديث من دون الاهتمام بالماضي وما يحمله من قيم.

ولعل الاستهلاك المظهري وتبلور الثقافة الاستهلاكية وبزوغ الثقافة الالكترونية وهيمنتها على مختلف مجالات الحياة والاهتمام بها في المجتمع الجزائري؛ يؤشر لظهور تناقضات أخرى تضاف لتلك التي أفرزتها العولمة، وهذا معناه أن المجتمع يجب أن يتكيف مع التطورات الحديثة لأنه لا خيار له غير التكيّف، كما أنّ هذا كله مهّد لبروز العديد من المشكلات والظواهر الاجتماعية السلبية التي تنعكس على الفرد والمجتمع كاللامعيارية والتشيؤ وطغيان الثقافة المادية، والعجز، والعزلة الاجتماعية وفقدان المعنى في الحياة والجدوى منها، وأفول اهتمام الناس بتراثهم، وظهور مفاهيم الهجرة الشرعية وغير الشرعية نحو المجتمعات الغربية لتحقيق النجاح المادي.

وبالعودة إلى الإنتاجية، فهي تنمو جنبا إلى جنب مع الدمار، والبؤس الشديد يترافق مع الغنى الفاحش، أمّا عمليات الفكر والخوف والأمل فقد أصبحت رهن قرارات السلطات القائمة، يقول ماركيوز "إننا نواجه واحدا من أكثر مظاهر الحضارة الصناعية المتقدمة إزعاجا، إنه الطابع العقلاني لعدم عقلانيتها وإنتاجيتها وفاعليتها، وقدرتها على زيادة وتعميم الرفاهية وعلى تحويل البذخ إلى حاجة، إلى الحد الذي تحول به هذه الحضارة عالم الأشياء إلى امتداد لعقل الإنسان وجسده، وتجعل من قضية الاغتراب ذاتها إشكالية، إن الناس يتعرفون على أنفسهم في سلعهم، إنهم يجدون روحهم في سيارتهم، في جهاز التسجيل، في البيت المريح، وأدوات الطبخ، لقد تغيرت الآلية التي تربط الفرد بالمجتمع، واستقرت السيطرة الاجتماعية في داخل الحاجات الجديدة التي ابتكرتها..." (محمد، ١٩٩٣)

فقد يعتقد الكثيرون أن علم الاجتماع في العالم يعيش أزمة متعددة الجوانب، لكن ومع ذلك فأزمته تكتسي طابع الخصوصية في المجتمع الجزائري، إذ لا يمكن دراسة المجتمع الجزائري إلا في إطار الجزائر والتي تعد المركز وهنا نقصد بها الدولة الوطنية باعتبارها الكل المهيمن أو المركز الذي يمنحنا فهمه فهم الأطراف.

وجب إذا وضع مفهوم الحركة الاجتماعية في قلب علم الاجتماع، وكذلك الصراعات الاجتماعية والسياسية والدينية وتصاعد الهويات الثقافية والمناداة بترسيم اللهجات المحلية وتدريسها، وكذلك نماذج بناء العلاقات الاجتماعية والعوامل المتحكمة فيها.

نحن إذن بحاجة لإعادة الاتصال "بعلم الاجتماع المتواضع"" حسب ريمون بودون، وأن نفرض أنفسنا داخل النظام الاجتماعي، ونفرض رؤية جديدة للأشياء التي تدعو إلى التفاهم المتبادل حول مشروع اجتماعي، كما يدعو غي روشي إلى الانفتاح على تعددية التخصصات مصحوبة بعودة نقدية إلى علم الاجتماع من خلال علم الاجتماع في النهاية، (Safir، ١٩٨٥) وتجعل من عالم الاجتماع رجلا يشكك في فعاليته وفي نتائجه وقناعاته في خضم صراعات وتناقضات الخبرة التي يمكن ان تعرقل العمل الاجتماعي، يجب أن يصبح علم الاجتماع تخصصا يشارك ويتوقع في نفس الوقت.(C-.J.، ١٩٦٨)

خامساً. نماذج المشتغلون بالحقل الاجتماعي:

إن إمكانية قيام علم اجتماع في الجزائر يسعى إلى فهم المجتمع وفقا لحركته التأريخية وشروط تطوّره الموضوعية والمادية تتكشف في الحركة التي تجمع بين الاستمرارية والقطيعة للنظريات الكلاسيكية والعالم الاجتماعي، فلا يزال استخدام المفاهيم والمقولات النظرية لعلماء الاجتماع الكلاسيكين في فهم تعقيدات المجتمع الجزائري مع الاختلاف في الزمن والمكان والتقارب إلى حد ما مع الموضوعات التي تشكل موضوع تحليلاتنا الراهنة هو السائد فكريا وممارساتيا..

إنه وإذا انكببنا على تحليل النشاطات التي تسمى اليوم سوسيولوجيا، فإننا نرى أنه تظهر لنا عدة نماذج لعلماء الاجتماع كما صنّفها يان سبورك، إن هذه النماذج ليست صورا اجتماعية غير قابلة للتبديل أو سلطات معيارية مطلقة، أنها تتناسب مع عدة طرق للتموضع في المجتمعأو أنماط في الاعتراف. (سبورك، ٢٠٠٩)

فنموذج العالم في أي تخصص يتميز بالمسافة التي يأخذها بالنسبة للقطاعات العمومية العريضة، وبذاتيته إلى العالم الأكاديمي الذي يتسلّح بقواعده ومعاييره الخاصة به، الموجّهة نحو البحث عن الفهم وعن العرفان وعن التكوين أو التأسيس لكي يدخل عالم الاجتماع إلى العالم الأكاديمي عليه أن يقطع طريقا طويلا من الأهلية والتدرب.

إذأن الاعتراف به من طرف أقرانه هو ما يتيح له العمل في وسطه الأكاديمي، بل إن علمه هو عالم متمأسس بدقة؛ جامعات ومراكز بحث ومخابر..، لذلك فالاعتراف المؤسساتي ضروري جدا لتفادي التهميش، فالعلم يتدخل في تغيير الوعي المباشر للحياة وذلك بالتأثير في تطوير توجيهات جديدة للوعي.

أما نموذج المتذهن: علماء الاجتماع المعاصرين لا يتطابقون مع مفهوم المنظر الكلاسيكي الذي يحصل على الاعتراف من خلال عمله في إطار حقل عام نوعي جدا، كالطبقة البرجوازية مثلا يتكلم بصفته الخاصة من اجل المجتمع، فهو بالنسبة للسلطة القائمة ناقد وذلك لأنه يقترح آفاقا مستقبلية وهذا يعني تجاوز الوضع القائم، أما بالنسبة للآخرين المستبعدين من الحقل البرجوازي العام فهو يوصف كناقد للسلطة، وعدو سياسي لأنه يحارب من اجل آفاق مستقبلية وضمن إطار حقل عام هم مستبعدون منه.... (سبورك، ٢٠٠٩)

ونعتقد أن نموذج العالم المتذهن في حالة المجتمع الجزائري، والذي يتكلم باسم "نحن" الطبقة والنخب والمجتمع حسب الظرف، يكون قد اختفى من العالم الاجتماعي كون النخب السياسية أغلقت أبوابها أمامه خاصة بعد الانفتاح السياسي والاقتصادي وما عقبته من أزمة أمنية وسياسية متعددة الاتجاهات، وحتى و إن تكلّم فلا يسمع صوته حتى من أقرب الزملاء إليه، فالإنتاج السوسيولوجي أصبح حبيس الحقل الاجتماعي الذي ينتمي إليه، وماعدا ما قدمه الرعيل الأول لعلماء الاجتماع في الجزائر باللغة الفرنسية، لا نكاد نسمع عن أحدهم إلاّ في الناذر من المناسبات. أما نموذج عالم الاجتماع الاستعراضي فهو دائم الحضور في وسائط الإعلام الجماهيري، فاعل ونتاج للصناعة الثقافية ويبحث عن جمهور عريض وعن سلطة رمزية كبرى ، و عن مكانة إدارية أرقى و أكثر تميزا ماديا ، وهو يشكل جزءا من الحقول العامة الخاضعة لسيطرة الصناعة الثقافية، وان مقتضيات هذه الصناعة هي التي تحدد بنى أعماله وأقواله. (سبورك، ٢٠٠٩)

حتى أننا نلحظ أنهم ينافسون نجوم الإعلام والصحافة ومذيعي الأخبار، وأن التمييز بينهم هو تمييز غامض لأن منتجات هؤلاء هي التي تصبح أكثر فأكثر قابلة للتبادل فيما بينهم، إنهم متنافسون أو شركاء في إنتاج وتسويق البضائع الثقافية من اجل إحياء مشهد المجتمع المعاصر. وهنا تكمن السلطة بداخل كل العلاقات الاجتماعية بجميع مستوياتها من الفرد إلى المجتمع إلى العالم، فلا يمكن تصوّر العلاقات الاجتماعية دون أن نزن علاقات السلطة بداخلها وكيف تساهم في صوغ التفاعلات بين الأفراد وتنظيم الأدوار وترتيب المسئوليات على كل منهما.

وعليه، فإن الحديث عن علاقات السلطة بداخل المجتمع الإعلامي ليس ببعيد عن هذا السياق، لكن الاختلاف يكمن في طبيعة هذا المجتمع كون طبيعة علاقاته تصبغ بالطابع المعرفي، ومن ثم عند الحديث عن طبيعة السلطة نكون بصدد الحديث عن سلطة إعلامية تستغل النسق المعرفي، أو بتعبير أكثر دقة نكون بصدد تبرير الممارسات السلطوية على الإعلام في إطار معرفي.

غير أن نموذج الخبير من شأنه إبراز قدرة علم الاجتماع التنافسية على الخبرة والمعاينة في القطاعين العام والخاص، وهو ما يفتح المجال لعلماء الاجتماع للعمل كخبراء في مختلف المجالات بل وكخبراء يعدون للمستقبل، وهنا نتفق مع ما قدّمه أدورونو أو حتى ميشال كروزيه في أعماله عن الهندسة البشرية.

إن الخبراء وبفضل جدارتهم التقنية يستطيعون ممارسة الرقابة على المجتمع وجعله يتوازن ويتطور، إنهم في آن واحد تجسيد للتقدم ومحركه في المعنى البسيط والعملي، باعتبار انه يمكن أن نتحكم في تحسن المجتمع وتطوره وفقا لمعايير يضعونها مسبقا من دون أن يتغير جذريا. (سبورك، ٢٠٠٩)

لقد تطور مفهوم الخبرة مع التطور الذي عرفته المعرفة في العصر الحديث، وضمن علاقة تفاعلية بالسلطة والمؤسسات، فمع ظهور الدولة الحديثة برزت الحاجة للخبير كرجل عملي وقادر على تنفيذ مشاريع تقنية معقدة والتحكم فيها، فبظهوره كوسيط "تم خلق جسر بين ما هو فكري وبين ما هو اجتماعي وتنظيمي."

فالخبرة من منظور علم الاجتماع هي "إنتاج معرفة متخصصة تتجه بشكل عملي نحو إطار تقني أو مهني. لذلك فهي تتميز بطابعها المؤقت وغير المستقر، نظرا لارتباطها بصنع القرار. ووفقا للفيلسوف الفرنسي (نورالدين، ٢٠٢٢)ميشال فوكو، فإن تطور الخبرات تأريخيا "مرتبط بصعود دولة الرفاه، وهو تطور ارتبط بدولة تقوم على تنظيم الخبرة عبر الرفع من كفاءة التسيير والتدريب، وتفعيل المعرفة والتكنولوجيا وجعل التدبير عقلانيا، وتمكين للمواطن وتفعيل للمواطنة.

وبالنسبة لعالم الاجتماع بصفته خبيرا، يقتضي الأمر بجعله لعلم الاجتماع موجها وضابطا لحركة المجتمع وسيرورته، وان كان هذا الدور ليس بجديد على المشتغلين بالحقل السوسيولوجي فإنه يشهد تراجعا كبيرا في المجتمع الجزائري، لأسباب تتعلق بعلم اجتماع نفسه منجهة وأسباب تتعلق بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي ورؤيتها لعملية التطور والتقدم، ومن له القدرة بالدفع بهما إلىالأمام.

ولاشك أن اليوم هناك مجالات عديدة تقتضي الخبرة السوسيولوجية والتدخل من أجل إعداد سياسات تتحكم بالطابع المدني للمدينة مثلا كونها عانت من التريف ومشكلات النزوح الريفي، وإعادة تشكيل المشهد الحضري بالمشاركة في السياسات السكنية بدلا من النماذج التي حولت الأحياء إلى مجرد مراقد لا حياة فيها. والتدخل في البرامج التنموية لتقليص حجم الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي، وتوظيف التحولات التي طرأت على مفهوم العمل والمقاولاتية. كل ذلك لا يسلم من طابع الخبرة وآثارها، وهو ما يعني بروز ظاهرة جديدة يمكن أن نطلق عليها الخبروقراطية، التي تعتبر اليوم كسوق حقيقية للخبرة والمعاينة. (Hoffman، ٢٠٠٩)

سادسا. واقع العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجزائر:

إن الحديث عن واقع العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجزائر هو موضوع ذو راهنيه في الزمان والمكان، يفرض علينا بناء نموذج تحليلي يأخذ بعين الاعتبار كل العوامل المتداخلة والتي أنتجت هذا الواقع، كما أن للمجتمع الجزائري ولعلم الاجتماع في الجزائر خصوصية يتفردان بها معرفياً ومنهجياً، تكاد تكون سبباً مباشراً في وضعه ومكانته بين العلوم.

ولعل التقرير الذي أعدته الورشة الوطنية للبحث في العلوم الاجتماعية تحت إشراف الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، يثبت بكل موضوعية حالة البؤس لمكانة هذه العلوم في الجزائر، ولاسيما أنها شخصت أسبابه الداخلية والخارجية والعوامل المتفاعلة التي جعلت منها علوما خارج الحقل الاجتماعي تفتقد للبوصلة التي توجهها في الزمان والمكان.

فمثلا يذكر التقرير أن مكانة العلوم الإنسانية والاجتماعية متدنية مقارنة بالعلوم الأخرى، (DGRDT، ٢٠٢٢)كما تعاني عجزا من حيث الدقة المنهجية والممارسات البحثية، وأن هذه العلوم تعاني من التهميش كونها جرّدت من أدوارها التنموية التي اضطلعت بها بعد الاستقلال، ولاسيما المشاركة في صياغة البرامج التنموية والعمل الاستشاري في مختلف الوزارات والإدارات العمومية. كما أن لخيارات التعليم العالمي وتوجهاته اثر كبير في تراجع مكانة هذه العلوم والمنتسبين إليها.

كما تعاني من تغلب الدور البيداغوجي على حساب البحث العلمي الجاد والهادف، وذلك لاستيعاب العدد الكبير من الطلبة الوافدين إليها، خاصة أصحاب المعدلات الضعيفة في البكالوريا، اذ شجعت الوزارة على فتح أكبر عدد من أقسام العلوم الاجتماعية والإنسانية في مختلف الجامعات، ليس استجابة للطلب بقدرما هي محاولة لاحتواء الرغبة الأخيرة لذوي المعدلات الضعيفة. وهو ما دفع إلى التساهل الكبير في توظيف الأساتذة المساعدين دونما مراعاة للشروط الموضوعية لذلك، خاصة مع تعميم نظام ل. م.د ليسانس . ماستر- دكتوراه، والذي أنتج كما هائلا من الدكاترة دون أي قاعدة أو زيادة في تحسين المستوى.

إن ما تضمنه التقرير يكشف بوضوح عن حجم الأزمة التي تعيشها العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة الجزائرية، وهي في مجملها نوعين داخلية؛ من حيث عدم القدرة على التحكم في الأدوات البحثية أو معاناة المنتسبين إليها من الأمية الأكاديمية بمختلف أشكالها بدءا باللغوية ثم المعرفية ثم المنهجية ثم العجز التام عم ملامسة الواقع الاجتماعي والتي جعلت منها غير مؤهلة لرصد التحولات العلمية والتكونولوجية والمنهجية، ولذلك فهي فقدت القدرة أيضا على تطوير سياسات بحثية تتكيف مع بيئتها وتتفاعل معها.

وخارجية تتعلق بعلاقتها بالنسق السياسي ورؤيته لدور هذه العلوم في مسيرة التنمية والتطور للمجتمع الجزائري، حيث سجل التقرير ضعفا كبيرا في مراكز البحث التي لا يتجاوز عددها الخمسة، وهي لا تغطي كل المجالات البحثية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما أن العدد الضخم لمخابر البحث والذي بلغ ٦٨٢ مخبرا لم يرتقي بمخرجات البحث العلمي من خلال الفرق البحثية التي توجد افتراضيا على الوثائق إدارية، ولم يساهم في تحسين مستوى التكوين في الدكتوراه حيث يؤشر المخبر على طلبات عروض التكوين ومتابعتها،وغالبا ما تكون مغلقة طيلة أيام السنة ولا يستغلها طلبة الدكتوراه في انجاز دراساتهم. ناهيك عن الخلل في المواضيع المبرمجة للبحث في الدكتوراه فهي مكررة ومستهلكة.(DGRDT، ٢٠٢٢)

وعليه، تثير القراءة الأولية للتقرير نوعا من القلق لدى المهتم بحقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، كونه يشخص وضعا متأزما ومكانة لا تليق بها بين العلوم ،ولعلنا نتفق إلى حد بعيد مع النتائج المتوصل إليها، الا أن التقرير في معظمه شمولي وعام ويفتقد للدقة والرؤية العميقة، إذ كيف يمكن تشريح أسباب أزمة تمس تخصصات متعددة ونتكلم عن ميدانها على العموم، كما أنه يوحي وكأن العلوم الاجتماعية والإنسانية هي السبب في وضعيها وأزمتها، مع أن هذا الوضع هو نتيجة لعوامل يجب الكشف عنها بدقة وبأدوات بحثية مناسبة بدءا بالسياسية التي أثرت بشكل كبير على إنتاج فئة كبيرة جدا من حاملي شهادات علم الاجتماع على المستوى الوطني أغلبهم غير مقتنع تماما بطبيعة ونوعية التخصص و غير قادر على

ممارسة أبجدياته واقعيا بسبب إجبارهم على دراسته ، بل قد يحيط الخجل والإحساس بالدونية اعلام المحيط الاجتماعي بذلك ،لاسيما أنه على الرغم من التغير الإجتماعي الذي يعرفه المجتمع ، إلا أن العلوم التقنية و الطبية تظل الأكثر رغبة والأكثر تفوقا ونجاحا في المخيال الإجتماعي بسبب تراكمات ممارسات سياسية بالخصوص أبرزها تصريحات لقيادات سابقة بعدم أهمية العلوم الإجتماعية و الإنسانية في العقود السابقة .....

الى جانب ما سبق التأكيد على افتقاد التقرير القدرة على تصنيف عوامل الأزمة حسب درجتها والمسؤول عنها سواء أكانت داخلية تتعلق بالتخصصات الدقيقة لهذه العلوم أم خارجية تتعلق بالعلاقة بين مختلف الأنساق خاصة النسق السياسي وما نريده من هذه العلوم. كما أن التقرير لم يناقش السياق الثقافي والاجتماعي وما يعتريه من مظاهر فساد امتدت بدورها إلى الجامعة وأثرت فيها، بل أثرت على الطالب الجامعي وعلى قيمة الشهادة الجامعية وقيمة العلم، بل جعلت من الطالب ضحية قرارات ارتجالية اعتباطية لمساره التربوي الذي لم يختره و لم يحدد معالمه نهائيا.

وحين يتكلم التقرير عن نقص الشراكة الاجتماعية والاقتصادية مع مختلف الجامعات وتخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، فهو يقفز عن الواقع ويتكلم عن نصف الحقيقة، لأن النصف الثاني منها يجعلنا نتساءل متى طلبت مختلف المؤسسات في المجتمع الجزائري من العلوم الاجتماعية والإنسانية بمختلف مجالاتها دراسة ظاهرة ما؟ متى انتظرت نتائج دراسات لتعتمدها ضمن مخططاتها السنوية أو برامجها الموجهة نحو قضايا بعينها؟

لقد لاحظ المشتغلون بالحقل الإجتماعي أن الظرف السائد اليوم لم يعد ينساب في اتجاه دعم جهود علم الاجتماع وتقويتها ميدانيا بعد أن تراجعت مكانة الإدارة وتسيَبت في حضورها على الإشراف والمتابعة والمعاينة، وصارت المجالس واللجان والهيئات والوكالات التي كانت تستأنس بخبرات ومنجزات وآراء علماء الاجتماع وخبراتهم المتراكمة تستعين بخبراء آخرين على غير منوال دراسات علم الاجتماع، ليملئوا مكانهم وتزداد بذلك عزلتهم أكثر فأكثر. (عيادي، ٢٠١٩)

وبالعودة إلى ما تضمنه التقرير من مشكلات تتعلق بعدم قدرة العلوم الاجتماعية والإنسانية على مواكبة التطورات الحاصلة بسرعة تضاهيها، فتكلم التقرير عن غياب الهوية الرقمية للباحث في هذه العلوم وصعوبات التواصل الرقمي بين مختلف المؤسسات البحثية والباحثين، ناهيك عن عدم التحكم في اللغات الأجنبية والبحث بها، وهو ما يجعل الدرس في العلوم الاجتماعية والإنسانية متوقف على ما يترجم للغة العربية، أو على معارف قديمة لا جديد فيها.

كما يذكر التقرير أن انعدام الجسور المعرفية بين التخصصات جعل الباحث عاجزا عن التنقل بمرونة بينها، وهو ما أفقد البحوث الاجتماعية مقاربتها من تخصصات متعددة، لكن يجب الإشارة هنا إلى أن التكوين القاعدي للطالب الجامعي مبتور من الفلسفة ولا يهتم بها، فبناء التفكير المنطقي والتحليلي الناقد لا يتم إلا من خلال تعليم الفلسفة والمنطق، وأذكر هنا أن اغلب أقسام الفلسفة في الجامعة الجزائرية يوجد بها عدد الأساتذة أكثر من عدد الطلبة وهي مهددة بالغلق، كما أن تدريس الفلسفة كمقياس في الجذع المشترك لا يبني هذا النوع من التفكير.

ولعل المهمة الجوهرية للفلسفة هي تدريب الطلبة على التفكير والكلام والحياة والفعل وذلك برسم الحدود التي تميز بين رؤى العالم وتصورات الكون وفضاءات التجربة وإحداث تقاطعات وتشابك بين الرمزي والمادي وبين المعرفي والتاريخي وبين الاعتقادات والفكر النقدي. ألم ينصح فتغنشتاين بأن تحدد الفلسفة ما يمكن التفكير فيه على الإطلاق وما لا يمكن، وما يمكن التحدث عنه بوضوح وما لا يمكن، ودعا إلى تحويل الفلسفة إلى فعالية تطرد المبهم والمعتم..؟

إذن فجميع الاختصاصات ليست سوى مجموعة ميادين مفتوحة شيئا فشيئا للتحليل الاجتماعي، وهنا وقعنا في فخ فصل العلوم عن بعضها البعض تبعا لاختلاف تخصصات الأساتذة، لقد ولد علم الاجتماع في جامعة السوربون وسط مجموعة من الفلاسفة، وليس بين مؤرخين، ولا في كلية الحقوق . وذلك لسبب بسيط ، هو أن دور كايم كان لامعا في الفلسفة. (حميد، ٢٠١١)

إنه وللتشخيص الأمثل لوضعية العلوم الاجتماعية يجب أن نبحث في العلاقة بين النسق السياسي ومختلف الأنساق وتأثيره عليها، كونه النسق المهيمن وهو الذي يخطط للجميع ويقدم حلولا سياسية لكل المشكلات مهما اختلفت ميادينها، فالنظام التربوي مثلا أو التعليم العالي، لطالما حملت الإصلاحات التربوية والتعليمية رؤية سياسية بحتة، والخطاب السياسي في الجزائر لم يمكّن للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، كونه فضل دوما التعليم التقني والمنتسبين إليه، وهو ما أفرز عزلة لهذه التخصصات وعدم قدرتها على التعاون مع القطاع الاجتماعي والاقتصادي.

إنّ المستقبل أو مستقبلنا؟ هو سبيلنا الوحيد لتجاوز هذا الوضع المترهل، أين يجب مناشدة علم الاجتماع في عبقريته القادرة على النهوض بالتعليم الجامعي، وبالمجتمع الجزائري الذي يعد حقلا ثريا وخصبا للدراسات السوسيولوجية، وعلى الرغم من التحليلات العميقة والدراسات السوسيولوجية التي يقدمها علماء اجتماع بارزون لكنها لا تلقى أي تجاوب، وثنائية جامعة مجتمع تكاد تكون منفصلة تماما.

إن علم الاجتماع بالغ الأهمية بطبيعته وبوظيفته، ووظيفته الأساسية تكمن في أن يضع هدفا لنفسه لتحليل نزعات التدمير الذاتي الموجودة في مجتمعات اليوم، بسبب التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي لا يمكن السيطرة عليها ولا التقليل من آثارها، إذ يجب أن يتساءل علم الاجتماع بشكل خاص عن الإجراءات التي تعمل على تشكيل الجماعات والحركات الاجتماعية، والتي يمكن أن تكون في السياقات التي تهيمن عليها وسائل الإعلام، ولاسيما الإعلام الجديد بمختلف أشكاله. (C-.J.، ١٩٦٨)

خاتمة:

هناك إذا مهمة في غاية الصعوبة تقع على عاتق الجامعة والمؤسسات الأكاديمية، عليها أن تكون في آن واحد الهيئة المجددة للهياكل والعمليات التي تتولد عنها الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية على حد سواء في مجتمعنا، والعمل أيضا على ما من شأنه المساهمة الفعالة لتجاوز العوائق المتعددة والمتنوعة (ثقافية، اقتصادية، سيكولوجية...الخ) و التي تمنع أو تبطئ من وتيرة تجديد القدرات والطاقات التي ينطوي عليها المجتمع الجزائري.

لا يمكن لعلم الاجتماع أن يعود للحياة اليومية ويشتغل على تفاصيلها قراءة وتحليلا إلا بمأسسة البحث العلمي، وهندسة للوظائف القائمة خارج الجامعة بعيدا عن الرؤية الرسمية التي يتحكم فيها السياسي، والذي يتوجس خيفة من السوسيولوجيا وأبحاثها، أي أننا نعمل على تكييف التخصصات في العلوم الاجتماعية ، ولاسيما علم الاجتماع مع الحاجات البحثية خارج الجامعة وداخلها، وهذا لن يتأتى لعلم الاجتماع إلاّ بإرادة حقيقة تجعله في قلب البرامج التنموية والمخططات المستقبلية.

المراجع

1. Berrebi Hoffman. (2009). *Elites intellectuelles et reformes del'Etat... 126,2009.* france: cahiers internationaux de sociologie.
2. BOURDIEU P. PASSERON J.-C. (1968). *-le métier de sociologue.* CHAMBOREDON J.-C.mouton-Bordas .
3. Brahimi ClaudeCOLONNA Fanny. (1975). *Du bon usage de la science coloniale » in Le mal de voir.* Paris.
4. Cf C.Chaulet. (2004). *la sociologie au service du développement », rétrospective, in A.Lakjaa (coordination), sociologie et société en Algérie.* Alger: Casbah éditions.
٥. DGRDT2022تقرير الورشة الوكنية لترقية البحث في العلوم الاجتماعية والانسانيةقسنطينةالمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي،الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية.
6. Kamel Chachoua. (2021). La sociologie en Algérie : l'histoire d'une discipline sans histoire. *hal open science* .
7. Nadji. Safir. (1985). *essais d'analyses* sociologique. Alger: OPU-ENAL.
8. toumi riadh. (2007). *LE METIER DE SOCIOLOGUE EN ALGERIE.* france: https://www.researchgate.net/publication/328542793 _Le_metier_de_sociologue_en_Algerie.

٩. الحسن، حسن محمد. (١٩٩٣). النظرية النقدية عند هربرت ماركيوز،، الطبعة الأولى، ،،ص ١٩١. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر.
١٠. الطاهر ابراهيمي. (العدد العاشر نوفمبر ٢٠٠٦). نحو علم الاجتماع لما بعد التعددية السياسية في الجزائر ، الدواعي و الامكان . مجلة العلوم الانسانية جامعة بسكرة ،.78-59
١١. أمال عبدالرزاق النجدي. (٢٠٢٢). الايديولوجيا في موت الايديويولوجيا. *https://philos.journals.ekb.eg/article_121615_9d4b275a5089c5989d13dc6299676494.pdf* .
١٢. دانيال كلود اشودميزون ترجمة عبد الحميد قرفي. (٢٠١٠). بناء المعرفة السوسيولوجية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
١٣. سعيد عيادي. (٢٠١٩). تاريخ علم الاجتماع واتجاهاته في الجزائر. الجزائر: كنوز الحكمة.
١٤. سهى حمزاوي. (٢٠١٧). واقع الدراسات السوسيولوجية في الجزائر رؤيةتحليلية في أزمة علم الاجتماع في الجزائر . ألمانيا : نور بوبليشينغ Noor Publishing.
١٥. عبدالله ابو الغيث. (١٦ ١٢، ٢٠٢٢). الاستاذ الجامعي ودوره المفقود في قضايا الوطن العربي. تم الاسترداد من https://marebpress.net/articles.php?id=٧١١١
١٦. لشكر نورالدين. (٢٢ ديسمبر، ٢٠٢٢). وسيولوجيا الخبرة والخبراء ١: العلوم الاجتماعية بين الباحث الجامعي والخبير: أوجه التشابه والإختلاف (الجزء الأول). تم الاسترداد من https://www.diae.events/postid=108498#_ftn٤
١٧. مدخل الى علم الاجتماع٢٠١١سوريادار الفرقد
١٨. يان سبورك. (٢٠٠٩). اي مستقبل لعلم الاجتماع في سبيل البحث عن المعنى وفهم العالم الاجتماعي ترجمة حسن منصور الحاج. الامارات العربية المتحدة: دار كلمة .